



فاعلية الدعم الخارجي المقدم للسلطة الفلسطينية

إعداد: هند بطة

فهرس المحتويات

2	ملخص تنفيذي
3	Executive Summary
4	مقدمة
6	مصادر المنح والمساعدات الخارجية عربياً ودولياً
11	أين تنفق أموال المساعدات الخارجية؟
13	هل عملت المساعدات الخارجية على إحداث تنمية حقيقية في فلسطين؟
14	المساعدات الخارجية والموازنة العامة
18	مستقبل المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية:
21	خلاصة
21	توصيات

فهرس الأشكال

5	شكل رقم 1: التمويل الخارجي المتحقق ضمن موازانات الأعوام 2010 - 2021
6	شكل رقم 2: مساهمة مساعدات الدول المانحة حسب المصدر في الفترة 2010 - 2021
7	شكل رقم 3: توزيع الدعم المقدم ضمن الآلية الفلسطينية الأوروبية حسب توجه الدعم في الفترة 2010 - 2021
8	شكل رقم 4: نسبة الدعم العربي والدعم الأجنبي المقدم لموازنة السلطة الفلسطينية 2010 - 2020
10	شكل رقم 5: المنح العربية المقدمة لموازنة الحكومة الفلسطينية حسب الدولة 2010 - 2021
11	شكل رقم 6: التمويل الخارجي موزعاً على التمويل التطويري ودعم الموازنة
13	شكل رقم 7: إيرادات السلطة الفلسطينية 2010 - 2021
14	شكل رقم 8: العلاقة ما بين التمويل الخارجي وإجمالي الموازنة العامة في الفترة 2010 - 2021
15	شكل رقم 9: العلاقة ما بين التمويل الخارجي المقدر والفعلي في الفترة 2010 - 2020
16	شكل رقم 10: الدين العام والدين المحلي والخارجي خلال الفترة 2010 - 2021
17	شكل رقم 11: النفقات العامة وإجمالي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

فهرس الجداول

6	جدول رقم 1: المساعدات المقدمة من الدول المانحة (غير العربية) خلال الفترة 2010 - 2021
8	جدول رقم 2: الدعم العربي والدعم الأجنبي المقدم لموازنة السلطة الفلسطينية بين الأعوام 2010 - 2020
9	جدول رقم 3: الدعم المقدم من الدول العربية في الفترة 2010 - 2020
11	جدول رقم 4: التمويل الخارجي والتمويل الموجه لدعم الموازنة والتمويل التطويري في الفترة 2010 - 2020
14	جدول رقم 5: التمويل الخارجي وإجمالي الموازنة العامة للفترة 2010 - 2021
15	جدول رقم 6: التمويل الخارجي المقدر والتمويل الخارجي الفعلي في الفترة 2010 - 2021

تزامن إعداد هذا التقرير، وما بينه من تراجع في حجم التمويل الخارجي وتآكل الأجور وتعمق الأزمة المالية للسلطة، الذي سينعكس على الجباية الضريبية، مع إعلان رئيس الحكومة الفلسطينية عن تعيين 1500 عنصر أمن جديداً. بمعنى زيادة على فاتورة الرواتب بحوالي 30 مليون شيكل سنوياً، الأمر الذي سيترك أثره على الاتفاق على قضايا أكثر إلحاحاً من الأمن، كاللعليم والصحة والحماية الاجتماعية. عدى عن كونه مؤشر على أن الأزمة المالية لم تُحدث أي تغيير على توجهات الحكومة المالية.

من جانب آخر، شهد العالم خلال العقد الأخير تزايداً في حالات الطوارئ الإنسانية والمساعدات، وهي نتيجة للحروب والصراعات حول العالم، مثل الحرب المستمرة في سوريا، والوضع الحالي في أوكرانيا، وبترافق ذلك مع زيادة بأكثر من الضعف في المساعدات الإنمائية الرسمية للتخفيف من الاحتياجات الناتجة من الحروب وحالات الطوارئ، يشير تقرير "Reality of Aid" أن المساعدة الإنمائية تضاعفت من 12 مليار دولار في 2010 إلى 25 مليار دولار في 2019. وإن هذا بدوره يشكل ضغطاً أكبر على نظام الدعم الدولي وتحولاً في اتجاهاته، ويشير إلى أن المساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية ستسمر في التضاؤل عبر السنوات.

يحاول هذا التقرير تسليط الضوء على فاعلية المساعدات الخارجية الموجهة بشكل مباشر للسلطة الفلسطينية، من خلال تتبع تدفقات المنح الدولية والعربية الموجهة للسلطة الفلسطينية خلال العقد الماضي 2010 - 2021 ومصادرها، بالإضافة إلى تحديد أوجه انفاقها وتأثيرها على موازنة السلطة الفلسطينية من خلال مراجعة تقارير وزارة المالية بشكل أساسي، إلى جانب مجموعة من التقارير والأدبيات حول موضوع المساعدات الخارجية.

كما حاول هذا التقرير رسم ملامح لمستقبل المساعدات الخارجية التي تعتمد عليها السلطة بشكل كبير، حيث بين التقرير أن طابع التذبذب وعدم الانتظام هي السمة الغالبة على المساعدات المقدمة من المانحين سواء كان مصدرها عربياً أو أجنبياً، إذ انخفض التمويل الخارجي المقدر من حوالي 7,269 مليون شيكل في العام 2010 إلى حوالي 2.298 مليون شيكل في العام 2021، أي بنسبة تقدر بحوالي 68%. وقد شكّل التمويل الخارجي ما نسبته 49.8% من الموازنة، أي ما يعادل نصفها في العام 2010، في حين شكّل حوالي 12% فقط من موازنة العام 2021.

نتيجة ما سبق، تأثرت البرامج السياسية التي تعتمد عليها السلطة الفلسطينية، وعلى رأسها تلك الموجهة لخدمة القطاع الاجتماعي وتنميته، بالإضافة إلى تأثر القطاعات الإنتاجية في فلسطين، فكون أموال المقاصة والدعم الخارجي يشكلان ركائز موازنة الحكومة الفلسطينية، أضعف ذلك من قدرتها على تمويل التنمية وبناء الاقتصاد، بل تركز الانفاق العام على الرواتب والمصاريف التشغيلية.

وعليه قدم التقرير مجموعة من التوصيات، كانت أبرزها إعادة هيكلة الموازنة العامة ووقف أوجه إهدار العام، وضرورة البحث عن بدائل للتمويل الخارجي الذي يأتي ضمن تحول في السياسات التنموية للسلطة الفلسطينية، وضرورة التفكير بشكل جدي بطرق لتمويل البرامج الاجتماعية بشكل ذاتي، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الموازنة للإنفاق التطويري الذي قد يعفي الحكومة على المدى الطويل من نفقات تنقل موازنة.



This report was prepared at a time when there was a decline in international funding as well as in wages and a deepening financial crisis facing the PA, which will be reflected on tax collection, particularly since the Palestinian Prime Minister announced the appointment of 1500 new members in security apparatus.¹ This means that the salaries bill will increase by around 30 million NIS annually, which will have an impact on spending on matters more urgent than security, such as education, health and social protection. This also serves as an indication that the financial crisis did not change the government's approaches.

Furthermore, the world has seen an increase in emergency humanitarian and aid needs in the past decade as a result of the numerous wars and struggles around the globe, such as the ongoing war in Syria and the current situation in Ukraine. This requires an increase of more than double in official development aid due to the needs resulting from wars and emergencies. The "Reality of Aid" report shows that development aid doubled from \$12 billion in 2010 to \$25 billion in 2019. This in turn adds greater pressure on the international aid system and changes its approaches. It is also an indicator that the current foreign aid provided to the Palestinian government will continue to decline throughout the years.

This report attempts to highlight the efficiency of foreign aid provided directly to the PA by tracking the flow of international and Arab grants provided to the PA throughout the past decade (2010-2021) and their sources. It also aims to identify how these grants were spent and their impact on the PA's budget by reviewing the Ministry of Finance reports mainly, in addition to a number of reports and literature on foreign aid.

This report also attempts to explore the future of foreign aid that the PA greatly depends on. The report shows that fluctuation and irregularity are key features of aid provided by both Arab and international donors. The estimated foreign aid declined from 7,269 million NIS in 2010 to around 2,298 million NIS in 2021 with a 68% decrease. Foreign aid constituted 49.8% of the total budget, which was half of the budget in 2010 and only 12% of the budget in 2021.

Accordingly, the policy programs adopted by the PA were impacted, mainly those targeting the service and development of the social sector.

Moreover, the production sectors in Palestine were impacted, as the tax money and foreign aid were key sources for the government's budget, which has weakened its ability to fund development and build the economy. Public spending was mainly focused on salaries and operational expenses.

The report presents a number of recommendations, mainly the restructuring of the budget and stopping the wasting of public funds, the importance of exploring alternatives for foreign funding that is part of a transformation in the PA's development policies, the importance of seriously considering methods to self-finance social programs, and allocating a part of the budget for developmental spending, which could relieve the government from many expenses on the long term.

¹ The Council of Ministers Website, Council of Ministers session 155, visited on 5 April 2022, <http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/51984>

تعرف المساعدات الخارجية على أنها مجموع التدفقات المالية والخدمات التي تقدمها الدول المانحة في البلدان الغنية إلى البلدان الأقل نمواً في العالم الثالث. وتنقسم المساعدات الخارجية بحسب المصدر إلى مساعدات ثنائية رسمية، وهي المساعدات التي تقدمها الدول المانحة إلى حكومات البلدان المستهدفة. ومساعدات متعددة الأطراف، وهي التي تقدمها المنظمات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي. وقد تأخذ المساعدات شكل منح أو قروض.²

يعتبر موضوع المساعدات الخارجية وتحليله من الموضوعات المعقدة والمتشابكة، حيث يتقاطع تحليله وفهمه مع حقول السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع، إذ تؤثر المساعدات الخارجية للدول الفقيرة على موازنتها بشكل كبير وملحوظ، بالتالي سياساتها الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بدورها على شكل الاقتصاد ونسب الفقر والبطالة في هذه الدول، وهناك العديد من الدول التي تبني موازنتها على المساعدات الخارجية ككتلة نقدية أساسية في الموازنة. هذا بالإضافة إلى أن المساعدات الخارجية تشكل ضغطاً سياسياً على الدول يؤثر على أهدافها السياسية والوطنية.³ حيث نشهد ذلك خلال الأزمات الدولية، حين تصبح المساعدات أداة فعالة في عمليات التصويت التي تجري في المحافل الدولية المختلفة، على سبيل المثال كان تقديم مساعدات جديدة أو التهديد بقطع المساعدات أداة فعالة في الحرب الأخيرة بين أوكرانيا وروسيا.

ارتباطاً بما سبق، فإن الدول أو المنظمات المانحة تحدد أهداف المساعدات التي تقدمها، فإما أن تكون هذه المساعدات لأهداف إنسانية توجه لمحاربة الجوع على سبيل المثال أو تقدم في أعقاب الكوارث مثل الحروب والنزاعات والفيضانات. وقد توجه المساعدات لخدمة أهداف اقتصادية مثل المساعدات الموجهة لتطوير الموارد وتهيئة الظروف لإحداث تنمية اقتصادية أو نمو اقتصادي، هذا بالإضافة إلى المساعدات السياسية والأمنية والعسكرية، التي تهدف لتحقيق الاستقرار السياسي، ودعم عمليات السلام وتعزيز الديمقراطية. إلا أن فاعلية هذه المساعدات بغض النظر عن أهدافها، مرتبطة ببنية نظام دولي يعمل على خلق الدوافع والتوجهات السياسية التي تتحكم بأهداف المساعدات وتحدد طبيعتها، وتوجهها على اختلافها إنسانية كانت أو اقتصادية لخدمة مصالح الدولة أو المنظمة المانحة، وموقعها داخل النظام العالمي.⁴

وبهذا الخصوص، يشير تقرير "The reality of aid" في سياق الحديث حول أهم محددات التمويل الذي يقدم من خلال نظام المساعدات العالمي، بأنه وعلى مدار ما يزيد عن عقد كامل، تحمل الدول المانحة خطاب احترام وتعزيز ملكية الدول في تحديد أولويات المساعدات وتقديمها، إلا أنه في الواقع، فإن بنوك التنمية والاتحاد الأوروبي والعديد من المانحين الثنائيين يفرضون وبشكل متزايد شروطاً سياسية على مساعداتهم، ويرتبط ذلك بحسب التقرير بتدابير البلدان الشريكة بالسيطرة على الهجرة إلى أوروبا والولايات المتحدة، أو بإجراءات التفتيش التي تحد من الاتفاق الحكومي، ويتركز هذا النوع من التدابير، كما ورد في التقرير بالدول الأقل نمواً والبلدان ضعيفة ومتوسطة الدخل.⁵

2 موسى عالية، 2015. المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية، والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة. مجلة سياسات عربية، العدد 14 (أيار، مايو).

<https://bit.ly/3Dolr4U>

3 المرجع السابق.

4 المرجع السابق.

The Reality of Aid Report", <https://bit.ly/3LsXbTb> 5

وبشير التقرير إلى أن الأموال التي يتم تحويلها من خلال صندوق النقد الدولي على شكل قروض، هي بمثابة شريان حياة لأكثر من 80 دولة تواجه التحديات الاقتصادية وخاصة بعد الجائحة. إلا أن هذه القروض، بحسب التقرير، معيبة بطبيعتها، لأنها تعمل على إجبار الاقتصادات النامية على تحمل المزيد من الديون في وقت تشد فيه الحاجة إلى أموال المساعدات الإنمائية، إلا أنه وبحسب منظمة أوكسفام فإن 76 اتفاقية قروض من صندوق النقد الدولي تم

التفاوض عليها ما بين شهر آذار وأيلول 2020 (أي خلال ذروة الوباء)، 76 من أصل 91 اتفاقية تتطلب تخفيضات في الإنفاق العام يمكن أن تؤثر بشكل كبير أنظمة الرعاية الصحية العامة، وشبكات الأمان الاجتماعي.⁶

على المستوى المحلي، وعقب توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، تم ضخ مليارات الدولارات في الاقتصاد الفلسطيني على شكل مساعدات لدعم نموذج التنمية والسلام الذي تم تبنيه في الاتفاقية والذي يقوم في الأساس على نمو القطاع الخاص، والذي أدى بدوره إلى إحداث تحول في شكل الاقتصاد الفلسطيني، حيث يشير تقرير صادر عن متابعة الدعم الدولي، بأن قطاع الصناعة الذي يعتبر محركاً أساسياً من محركات النمو القائم على التصدير، راكد وأن حصته من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 19% في العام 1994، إلى 13% في العام 2020. هذا بالإضافة إلى انخفاض حصة قطاع الزراعة، من 12% إلى 6% في الفترة ذاتها. ومن هنا، زادت اعتمادية موازنة السلطة الفلسطينية على المساعدات الأجنبية وإيرادات المقاصة ورفع الأعباء على المواطن العادي للاستمرار في تمويل شرعيها، ومساعدتها على تسديد فاتورة الرواتب.⁷

ومن خلال التدقيق في المشهد الحالي، وبعد مرور 30 عام من بناء الدولة بقيادة المانحين، ومرور حوالي 15 عام على الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، وانعدام مناخ الحريات العامة والحقوق، لزال المانحين يوجهون دعمهم لتمويل النفقات التشغيلية في الضفة الغربية ويقصون التمويل بشكل ملحوظ لخدمات الصحة والتعليم.

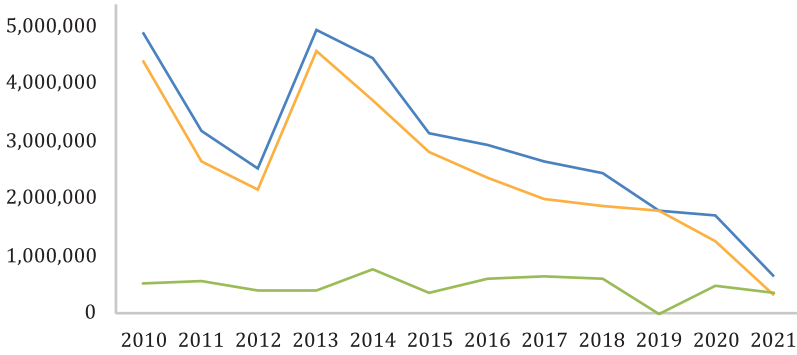
وعليه تحاول هذه الورقة تتبع مسار المساعدات الخارجية في الأعوام 2010 - 2021، من خلال تحليل مصادر هذه المساعدات والقطاعات التي تركز عليها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الفجوة ما بين المقدر والفعلية خلال نفس الفترة.

6 المرجع السابق.

7 جبريمي، وإيلمان، 2018. فعالية مساعدات المانحين وسياسة عدم إلحاق الضرر في الأرض الفلسطينية المحتلة. <https://bit.ly/3oba3Ec>

عملت الحكومة الفلسطينية على تبني سياسة تقشف صارمة تبعاً للأزمة المالية التي تمر بها، نتيجة عدم سيطرتها على الموارد المالية للحكومة، حيث تتكون إيرادات السلطة بشكل رئيسي من تحويل أموال الضرائب من دولة الاحتلال، كما تتأثر بشكل كبير بالمساعدات الخارجية الدولية والعربية التي تسير بمنحنٍ منخفض خلال العشر سنوات الماضية كما يوضح الشكل أدناه.

شكل رقم 1: التمويل الخارجي المتحقق ضمن موازنات الأعوام 2010 - 2021⁸



● التمويل الخارجي ● دعم الموازنة ● التمويل التطويري

وإن التساؤل المهم طرحه في سياق الحديث عن تراجع الإيرادات بشكل عام، والمساعدات الخارجية بشكل خاص، هو ما هي أبرز الجهات الداعمة لموازنة السلطة، وما هي أسباب التراجع في المنح التي تقدمها. ويتضح من خلال مراجعة البيانات المنشورة عن وزارة المالية بأن الآلية الفلسطينية الأوروبية تشكل حوالي 46% من المساعدات المقدمة للحكومة الفلسطينية من جهات أجنبية، يليها في ذلك البنك الدولي بنسبة 33%، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 18% والتي توقفت بشكل كامل سنة 2018، وأخيراً فرنسا التي تشكل 3% من المنح المقدمة من جهات أجنبية (غير عربية).⁹

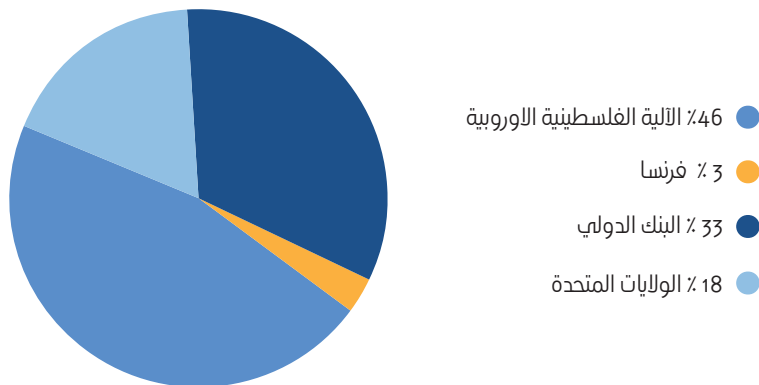
⁸ استند الشكل للأرقام الواردة في التقارير الدورية المنشورة على موقع وزارة المالية، <https://bit.ly/3DqelbP>

⁹ الأرقام الواردة تم الوصول إليها من خلال التقارير الشهرية المنشورة على موقع وزارة المالية، <https://bit.ly/3NAzkuD>

جدول رقم 1: المساعدات المقدمة من الدول المانحة (غير العربية) خلال الفترة 2010 - 2021¹⁰

السنة	الولايات المتحدة الأمريكية	الالية الفلسطينية الأوروبية	الهند	فرنسا	تركيا	ماليزيا	روسيا	البنك الدولي	مجموع (ستويا)
2010	840,333	1,412,242	37,323	59,943				1,075,581	3,425,422
2011	185,000	722,700		49,800				616,000	1,573,500
2012		557,300		45,900				647,200	1,250,400
2013	1,258,000	899,000	3,700	90,600			35,300	856,700	3,143,300
2014	380,300			37,200		3,400		880,600	1,301,500
2015		869,200	34,800	33,700			19,300	512,400	1,469,400
2016	292,300	783,200		67,600				360,700	1,503,800
2017	265,600	867,500		33,100				275,100	1,441,300
2018		656,000		33,900	22,800			37,400	750,100
2019		641,300		30,700	16,000			212,100	900,100
2020		758,400		31,300				297,800	1,087,500
2021	32,300	97,000						156,800	286,100

شكل رقم 2: مساهمة مساعدات الدول المانحة حسب المصدر في الفترة 2010 - 2021



وعليه فإن المساعدات المقدمة من خلال الاتحاد الأوروبي تشكل مصدراً أساسياً يدعم السلطة الفلسطينية، ويتركز الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي بدعم فاتورة الرواتب كما يبين الشكل أدناه، ودعم برنامج المساعدات النقدية، هذا بالإضافة إلى دعم مؤسسات القدس. ويشكل دعم الاتحاد الأوروبي المتمثل في دعم عملية السلام وحل الدولتين، إلا أن هناك انخفاض ملحوظ في كم هذه المساعدات خلال السنوات الأخيرة، ويرتبط ذلك بشكل رئيسي بعلاقة الاتحاد الأوروبي بإسرائيل، وتنبه لبنود نيب الإرهاب تتبعاً لخطى الولايات المتحدة الأمريكية.

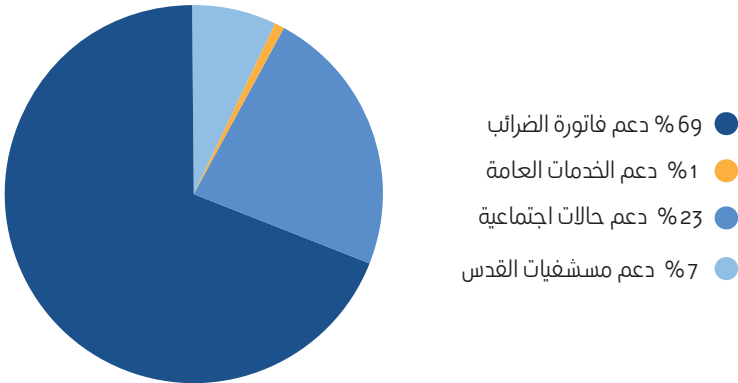
¹⁰ التقارير المالية الشهرية للأعوام 2010 - 2021، موقع وزارة المالية، <http://www.pmf.ps/pmf/internal.php?var=11>

حيث أعلنت الإدارة الأمريكية، بعد انتخاب ترامب، توقفها عن تقديم المساعدات وذلك كأداة ضغط على السلطة الفلسطينية، وقد جاء ذلك بعد سلسلة من الإجراءات التي قامت بها الإدارة الأمريكية، من ضمنها نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، هذا بالإضافة إلى وقف مساعدة الإدارة الأمريكية للأونروا منذ ال 2018، رغم أنها كانت داعم أساسي لموازنة الأونروا، تلا ذلك وقف المساعدات المباشرة للسلطة. وقد ترافقت هذه الإجراءات مع مساعي للتأثير على الدول المانحة الأخرى، التي تأثرت بالفعل ويتضح ذلك من انخفاض دعم الاتحاد الأوروبي كما وضنا سابقاً.¹¹

كما تجدر الإشارة إلى أن الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي أكبر داعمين للسلطة الفلسطينية، في انخفاض مستمر خلال العقد الماضي، مع الإشارة إلى أن كلا الجهتين يتركز دعمهما على الرواتب بالإضافة إلى القطاع الاجتماعي، حيث تتركز منحة الاتحاد الأوروبي في دعم الرواتب، وتمويل برنامج المساعدات النقدية للفقراء، ودعم مستشفيات القدس. فيما يركز البنك الدولي على المنح التطويرية ودعم شبكة الأمان الاجتماعي وبرنامج دعم الخدمات الطارئة، وبالتالي فإن الانخفاض المستمر في الدعم المقدم من هذه الجهات سيؤثر على القطاع الاجتماعي بشكل مباشر، وهذا ما شهدناه من انقطاع في تحويل المساعدات النقدية للفقراء خلال العام الماضي نتيجة عدم تحويل أموال الاتحاد الأوروبي، بحسب تصريحات الحكومة الفلسطينية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يقدم إلى جانب المبلغ السنوي ضمن الموازنة العامة، تمويل يأتي ضمن اتفاقيات ثنائية ويستمر لعدة سنوات، ويركز على إصلاح ودعم قطاع العدالة، وذلك من خلال دعم جهاز الشرطة بشكل أساسي، وتوفير الدعم والتدريب لقطاع القضاء والتدريب القانوني والمراجعة القضائية، ويرتبط ذلك بمنطق الدول المانح بفرض سيادة القانون، مع التغاضي عن وجود الاحتلال كمسبب رئيسي لضعف سيادة القانون، بل يتم توظيف هذا الدعم لاستخدام الشرطة والقضاء كأدوات لشرعنة وحماية السلطة التنفيذية.¹²

شكل رقم 3: توزيع الدعم المقدم ضمن الآلية الفلسطينية الأوروبية حسب توجه الدعم في الفترة 2010 - 2021



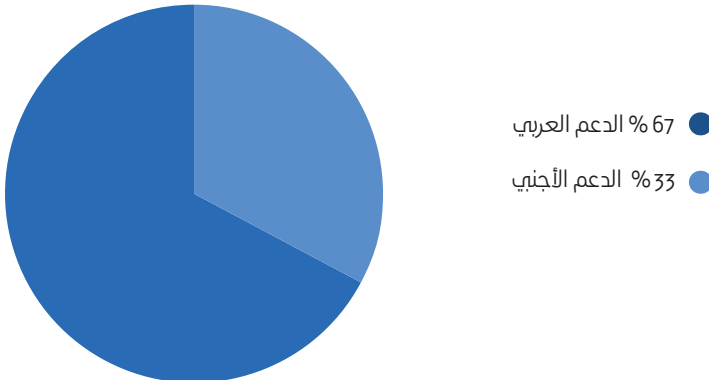
11 مازن العجلة، 2020. المساعدات الدولية والعربية إلى أين؟، مركز الأبحاث (منظمة التحرير الفلسطينية)، <https://bit.ly/3TvdqVS>
 12 كرم عمر وجميل سالم وعاصم خليل، 2019، المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية في قطاع سيادة القانون: التحديات المقبلة (معهد الحقوق - جامعة بيرزيت).
<https://bit.ly/35pam0S>

بالإضافة إلى ما سبق، تقدم الدول العربية إلى جانب الدول المانحة الأجنبية دعماً مباشراً لموازنة السلطة الفلسطينية، إلا أن مراجعة كميات هذا الدعم تعكس حالة من عدم الانتظام، كما أنها تعكس واقع التضامن العربي ومواقفه من القضية الفلسطينية، ويبين الشكل أدناه أن المساعدات العربية تشكل 30% فقط من حجم المساعدات الإجمالي (أجنبية وعربية).

جدول رقم 2: الدعم العربي والدعم الأجنبي المقدم لموازنة السلطة الفلسطينية بين الأعوام 2010 - 2020

السنة	الدعم العربي	الدعم الأجنبي
2010	877400	3,452,000
2011	1,031,900	1,388,400
2012	873,000	1,250,900
2013	1,388,400	3,143,200
2014	1,436,800	2,212,400
2015	1,288,000	1,469,400
2016	814,000	1,504,000
2017	524,200	1,441,300
2018	1,090,600	750,000
2019	876,000	900,000
2020	132,400	1,087,000
2021	0	286,100
المجموع	9,243,190	18,884,700

شكل رقم 4: نسبة الدعم العربي والدعم الأجنبي المقدم لموازنة السلطة الفلسطينية 2010 - 2020



وتجدر الإشارة هنا إلى أن المساعدات الأمريكية لدولة الاحتلال، هي محور أساسي يحكم العلاقات في الإقليم سواء بين الدول العربية ودولة الاحتلال الإسرائيلي أو بينها وبين فلسطين. حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات أمنية تزيد قيمتها عن 63 مليار دولار أمريكي لدولة الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 2001، وتزامن ذلك مع ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية على الدول العربية للتخالف مع إسرائيل مقابل الاستمرار في تقديم المساعدات العسكرية والحوافز المالية.

على سبيل المثال تعتبر مصر ثاني أكبر متلقي المساعدات العسكرية الأمريكية وهي أول دولة عربية طبعت مع إسرائيل سنة 1979. وفي العام 2020 وقعت أكثر من دولة عربية اتفاقيات تطبيع مع دولة الاحتلال مقابل صفقات سلاح أو مقابل رفع العقوبات الأمريكية عنها كما في حالة السودان، ومن هنا بدأ الدعم العربي والخليجي على وجه التحديد المقدم للفلسطينيين بتذبذب، كما يبين الجدول أدناه، متأثراً باتفاقيات السلام والتطبيع التي تم توقيعها، ومتأثراً بشكل أساسي بعلاقة التبعية السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع دولة الاحتلال.¹³

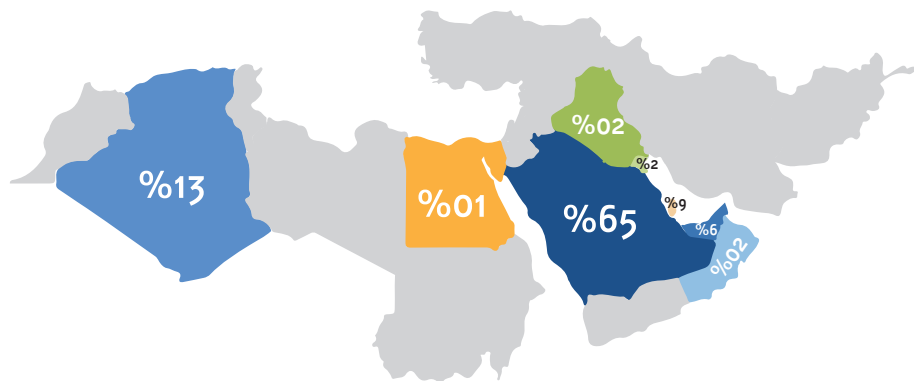
وتظهر الأرقام الواردة أدناه، أن المملكة العربية السعودية على رأس الدول التي تقدم دعماً لموازنة الحكومة الفلسطينية وبشكل دوري تقريباً، حيث شكل الدعم المقدم من المملكة العربية السعودية ما نسبته 65% من الدعم الكلي المقدم من الدول العربية، يليها في ذلك الجزائر بنسبة 13%، ثم قطر التي غالباً ما يرتبط الدعم المقدم من خلالها ببرامج إعادة إعمار غزة، أو بالمساعدات الإنسانية للقطاع بشكل عام؛ لكن نلاحظ أن كميات الدعم المقدم تتضاءل وتتذبذب مع الوقت وعبر السنوات.

جدول رقم 3: الدعم المقدم من الدول العربية في الفترة 2010 - 2020¹⁴

السنة	الجزائر	مصر	عمان	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	قطر	العراق	الكويت
2010	99,940	30,760	0	546,060	163,020	37,240	0	0
2011	187,100	5800	36,200	650,400	152,300	0	0	0
2012	99,500	0	0	399,800	160,100	113,700	99,900	0
2013	98,400	23,000	18,500	940,700	175,200	31,900	100,700	0
2014	184,400	26,800	26,000	704,400	0	522,200	0	0
2015	204,800	28,300	112,400	942,500	0	0	0	0
2016	102,000	12,200	0	699,100	0	0	0	0
2017	187,700	4,100	0	332,400	0	0	0	0
2018	95,300	13,000	0	794,000	0	0	0	187,800
2019	94,000	0	0	576,700	0	170,200	35,400	0
2020	0	0	3,500	107,400	0	21,500	0	0
2021	0	0	0	0	0	0	0	0

¹³ نادية طنوس. 2021، تقييد المساعدات العسكرية الإسرائيلية في زمن التطبيع، شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)، https://al-shabaka.org/wp-content/uploads/2021/09/Tannous_PolicyBrief_Ara_Sept2021.pdf

¹⁴ التقارير المالية الشهرية للأعوام 2010 - 2021، موقع وزارة المالية، <http://www.pmf.gov.ps/pmf/internal.php?var=11>



قطر ● الامارات العربية المتحدة ● المملكة العربية السعودية ● عمان ● مصر ● الكويت ● الجزائر ● العراق ●

أين تنفق أموال المساعدات الخارجية؟

بالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك ملاحظة حول المساعدات الخارجية إلى جانب تذبذبها وتراجع حجمها منذ العام 2010، فإن هناك تركيز على دعم موازنة السلطة مقابل تقديم تمويل تطويري، حيث يشكل مجموع المساعدات الموجهة لدعم الموازنة ما نسبته 84% من إجمالي الدعم المقدم خلال العقد الماضي والذي يصل إلى حوالي 29,164,000 مليار شيكل، مقابل نسبة لا تتعدى 16% تمويل تطويري أي ما يعادل 5,383,900 مليار شيكل. ويشير ذلك إلى أن المساعدات في غالبيتها وجهت لسد عجز الموازنة أو استخدمت لسد احتياجات قصيرة الأجل، ولم تستثمر هذه المساعدات على المدى الطويل، والذي أثر بدوره على هيكل الاقتصاد الفلسطيني وقدرته الذاتية على النمو والتشغيل، ومدى اعتماده على المساعدات الخارجية كمصدر للإيرادات. وإن معدلات البطالة والفقر المرتفعة في فلسطين تشير إلى هشاشة هذا الاقتصاد وضعف القطاعات ذات القدرة العالية على التشغيل، حيث بلغ معدل البطالة في العام 2021 28%، كما أن حوالي ثلث السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة يعانون من الفقر.

بشكل عام فإن المساعدات الخارجية وجهت لتمويل إنفاق غير منتج (تسديد فاتورة الرواتب، أو تمويل احتياجات طارئة)، وواقصر التمويل التطويري الذي من المفترض أن يوجه لتطوير القطاعات الحيوية ويوفر مصادر إيرادات للحكومة على 16% فقط من الموازنة والذي وجه لتمويل القطاع الاجتماعي ولكن بشكل جزئي وغير مستدام.

وتجدر الإشارة إلى أنه ومع إعداد هذا التقرير، تم الإعلان عن تعيين 1500 عنصر أمن جديد. بمعنى زيادة على فاتورة الرواتب بحوالي 30 مليون شيكل سنوياً، الأمر الذي سيترك أثره على الاتفاق على قضايا أكثر إلحاحاً من الأمن، كاللعليم والصحة والحماية الاجتماعية. عدى عن كونه مؤشر على أن الأزمة المالية لم تُحدث أي تغير على توجهات الحكومة المالية.

15 التقارير المالية الشهرية للعوام 2010 - 2021، موقع وزارة المالية، <http://www.pmf.ps/pmf/internal.php?var=11>

شكل رقم 6: التمويل الخارجي موزعاً على التمويل التطويري ودعم الموازنة



جدول رقم 4: التمويل الخارجي والتمويل الموجه لدعم الموازنة والتمويل التطويري في الفترة 2010 - 2020

السنة	التمويل الخارجي (الكلب) مليون شيكل	دعم الموازنة مليون شيكل	التمويل التطويري ألف شيكل
2010	4,852,000	4,354,000	495000
2011	3,149,000	2,605,000	544000
2012	2,474,000	2,123,000	351000
2013	4,915,000	4,531,000	383500
2014	4,402,000	3,676,000	726200
2015	3,104,000	2,757	347400
2016	2,905,000	2,317	588000
2017	2,597,000	1,965	631700
2018	2,411,000	1,841	571000
2019	1,745,000	1,776	(30.9)
2020	1,672,000	1,219	451000
2021	614000	286000	326000
المجموع	34,226,000	29,164,000	5383900

إن الحديث عن وجود تنمية حقيقية في المجتمع الفلسطيني وخاصة بعد قيام السلطة الفلسطينية وتدفق كتل نقدية كبيرة من الدعم الخارجي للسوق الفلسطيني، يدفعنا للنظر إلى شكل الاقتصاد الفلسطيني الحالي، الذي عمل الاحتلال الإسرائيلي على مدار عقود من الزمان على تشويه هيكله، وتحصيل الفلسطينيين تكاليف إجراء ذلك. ونعني بتشويه هيكل الاقتصاد، اختلال نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وهيمنة قطاعات معينة أكثر من غيرها على الاقتصاد. وفي الحالة الفلسطينية نعني بتشويه هيكل الاقتصاد هيمنة قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة التحويلية، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى حالة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وانعدام جدوى الدعم الخارجي لتمويل التنمية الفلسطينية في ظل الاحتلال.

وفي موجز سياساتي بعنوان: "اندثار القطاعات الإنتاجية الفلسطينية: التجارة الداخلية كنموذج مصغر لتأثير الاحتلال" نشرته شبكة السياسات الفلسطينية، تمت الإشارة إلى أن التجارة الداخلية في فلسطين (تجارة الجملة والتجزئة) تلعب دوراً متنامياً من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 24% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019، فيما لم تتجاوز نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 6% سنة 2020، فيما بلغت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية 13% فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

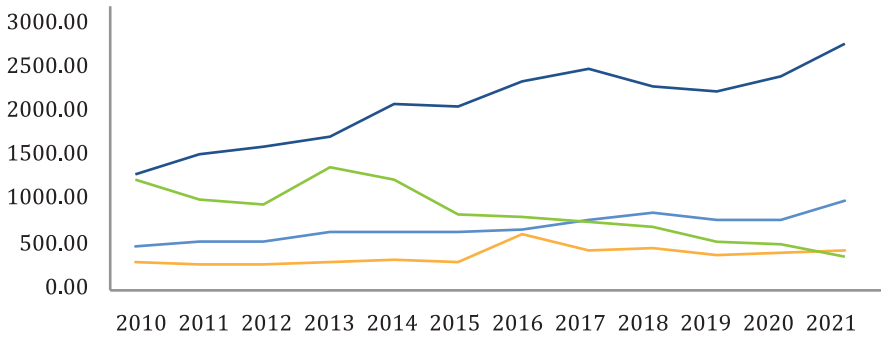
وقد لعب الاحتلال الإسرائيلي دوراً محورياً في إعاقه تنمية القطاعات الإنتاجية، وتركز النشاط الاقتصادي على تجارة السلع المستوردة، الإسرائيلية في معظمها، وعملت الاتفاقيات الموقعة مع دولة الاحتلال على ضمان سيطرته على الموارد المالية، وشرعت الغطاء الجمركي، حيث عملت هذه الإجراءات على فتح سوق اقتصاده قوياً ومتمين (سوق الاحتلال) على سوق ضعيف وهش (السوق الفلسطيني) مما أدى إلى تدفق العمالة الفلسطينية إلى الداخل، وتبعية الاقتصاد الضعيف للاقتصاد القوي، مما أجبر الفلسطينيين على العمل بموجب الهيكل الإسرائيلي مرتفع التكاليف، بالإضافة إلى زيادة التركيز على التجارة والابتعاد عن النشاطات الإنتاجية، انعكس ذلك على شكل عجز الميزان التجاري بمقدار 5.5 مليار دولار في العام 2019، ويعزى 55% من هذا العجز للتجارة مع إسرائيل. حيث اعتمدت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها على التجارة مع إسرائيل فيما كان متوسطه 75% من وارداتها و80% من صادراتها. كل ذلك ضيق مساحة إحداث تنمية حقيقية أو إحداث تحول اقتصادي في هيكل الاقتصاد أو طبيعة العلاقة الاقتصادية مع المستعمر، وكل ذلك يحول دون تحقيق إفادة جديدة من الدعم الخارجي المتدفق إلى فلسطين.

ومع وضوح هذه المعطيات على أرض الواقع وتفاقم الأزمة المالية للسلطة، فإن الموازنة الحكومية لا تعكس هذه المعيفات، ولا تعمل الحكومة الفلسطينية على تبي سياسات تتعامل مع هذا الواقع وتحاول تغييره، وهذا يفسر تركيز المساعدات الخارجية على فاتورة الرواتب، كملاذ لخلق فرص عمل وتمويل شرعية السلطة، وبشكل عام فإن تشوهات الاقتصاد الفلسطيني يمكن تفسيرها بحالة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، مدعومة بتدفق المساعدات الخارجية ووفرة الائتمان والقروض.

تشير الأرقام الواردة أدناه إلى أن الموازنة المقدرة تسير في منحى متصاعد، في حين أن التمويل الخارجي المقدر يقل خلال السنوات، إذ يبين الجدول أن الموازنة التقديرية كانت في العام 2010 حوالي 14,592 مليون شيكل، ووصلت في العام 2021 إلى حوالي 19,561 مليون شيكل، أي بنسبة زيادة تصل إلى حوالي 34%. في حين أن التمويل الخارجي المقدر انخفض من حوالي 7,269 مليون شيكل في العام 2010 إلى حوالي 2,298 مليون شيكل في العام 2021، أي بنسبة تقدر بحوالي 68%. وقد شكل التمويل الخارجي ما نسبته 49.8% من الموازنة، أي ما يعادل نصفها في العام 2010، في حين شكل حوالي 12% فقط من موازنة العام 2021.

وعند مراجعة الموازنات العامة على مدار العشر سنوات الماضية نجد أنه تم تعويض النقص المستمر في الدعم الخارجي الموجه لدعم الموازنة من خلال زيادة معدلات الجباية العامة، ويمكن رؤية ذلك من خلال القرارات بقانون الصادرة خلال هذا العام بخصوص ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، هذا بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على أموال المقاصة، والرسم البياني أدناه يوضح ذلك.

شكل رقم 7: إيرادات السلطة الفلسطينية 2010 - 2021¹⁶

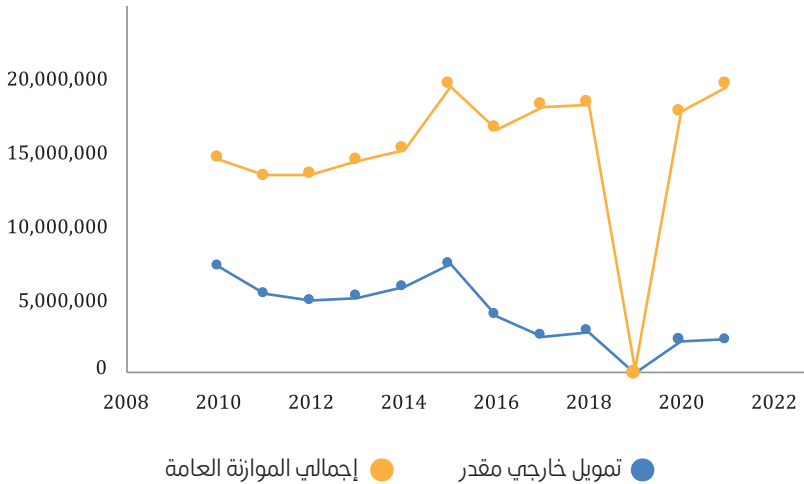


● إيرادات المقاصة ● إيرادات ضريبية ● المنح والمساعدات (إيرادات خارجية) ● إيرادات غير ضريبية

جدول رقم 5: التمويل الخارجي وإجمالي الموازنة العامة للفترة 2010 - 2021

السنة	تمويل خارجي مقدر	إجمالي الموازنة العامة	النسبة
2010	7,269,400	14,592,000	%49.82
2011	5,429,000	13,380,000	%41
2012	4,951,000	13,444,000	%37
2013	5,180,000	14,387,000	%36
2014	5,865,000	15,176,000	%39
2015	7,410,000	19,570,000	%38
2016	3,881,000	16,576,600	%23
2017	2,496,000	18,156,000	%14
2018	2,790,000	18,275,000	%15
2019	لا يوجد موازنة مقدرة	لا يوجد موازنة مقدرة	
2020	2,229,000	17,787,000	%13
2021	2,298,000	19,561,000	%12

شكل رقم 8: العلاقة ما بين التمويل الخارجي وإجمالي الموازنة العامة في الفترة 2010 - 2021

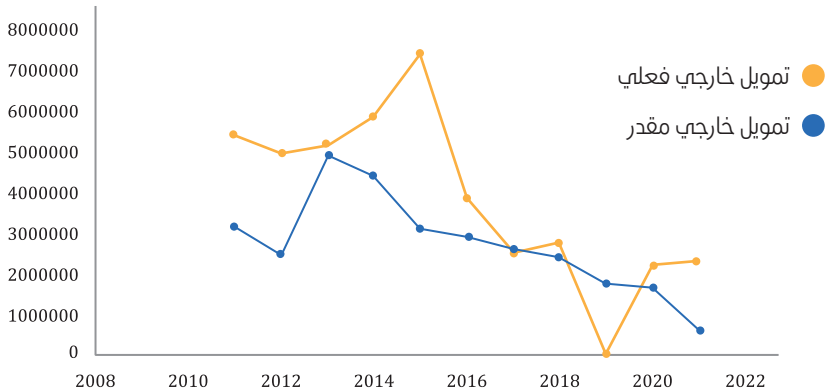


مع الإشارة إلى أن هناك فروقات واضحة بين ما هو مقدر من المساعدات الخارجية، فعادة ما يتم تقدير التمويل الخارجي برقم أعلى مما سيتم الحصول عليه فعلياً، وذلك لتخفيف من العجز المالي المقدر في الموازنة العامة، والجدول والشكل أدناه يوضحان منحى سير المقدر والفعل من الموازنة العامة.

جدول رقم 6: التمويل الخارجي المقدر والتمويل الخارجي الفعلي في الفترة 2010 - 2021

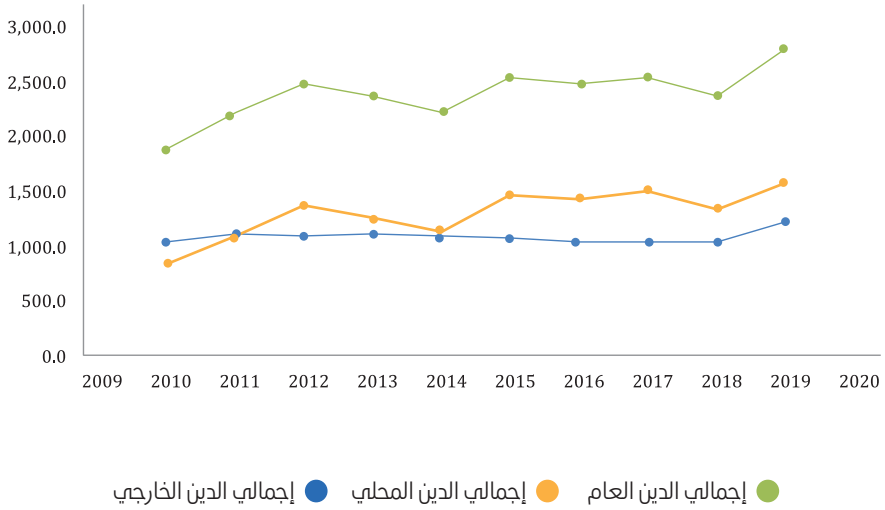
السنة	تمويل خارجي مقدر	تمويل خارجي فعلي	النسبة
2011	5429000	3,149,900	%58
2012	4951000	2,474,700	%50
2013	5180000	4,914,500	%95
2014	5865000	4,402,100	%75
2015	7410000	3,104,800	%42
2016	3881000	2,920,500	%75
2017	2496000	2,596,700	%104
2018	2790000	2,411,600	%86
2019	لا يوجد موازنة مقدر	1,745,500	
2020	2229000	1,672,000	%75
2021	2298000	594,600	%26

شكل رقم 9: العلاقة ما بين التمويل الخارجي المقدر والفعلي في الفترة 2010 - 2020



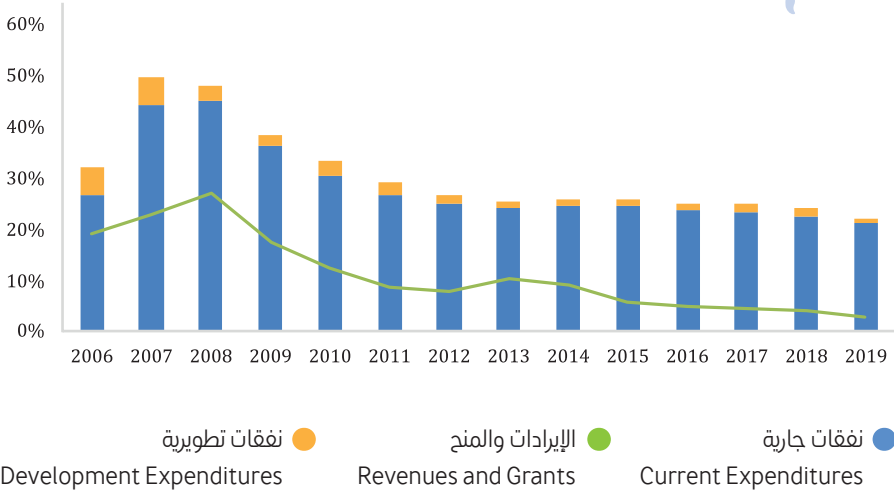
وقد يعتبر تراجع التمويل الخارجي ونسبة مساهمته في الموازنات بشكل عام، مؤشراً جيداً يشير إلى تناقص الاعتماد على المساعدات الخارجية وتراجع مساهمتها في الإيرادات، إلا أن واقع الموازنة العامة في فلسطين مختلف؛ حيث إن تناقص المساعدات الخارجية يترافق مع زيادة في معدل الدين العام، واللجوء إلى الاقتراض بشكل أكبر من مصادر محلية وخاصة البنوك، كما يوضح الشكل أدناه.

شكل رقم 10: الدين العام والدين المحلي والخارجي خلال الفترة 2010 - 2021



ويشير ذلك إلى خلل واضح في هيكل الإيرادات وهيكل النفقات العامة، حيث تعتمد السلطة الفلسطينية على مصادر إيرادات غير مستدامة مثل المقاصة والدعم الخارجي أو الاقتراض من البنوك بالإضافة إلى متأخرات القطاع الخاص، وفي المقابل تركز نفقاتها على سد فاتورة الرواتب بشكل أساسي، وهذا يشير إلى ضرورة مراجعة هيكل النفقات والإيرادات. ومن الضرورة الإشارة في سياق الحديث عن إصلاح وتحسين الإيرادات الحكومية إلا أن الإصلاحات والتعديلات الأخيرة على قانون القيمة المضافة وقرار بقانون ضريبة الدخل؛ تهدف إلى رفع الجباية المحلية، دون إحداث تغييرات على مستوى توسيع القاعدة الضريبية أو السعي للحد من التهرب الضريبي، إنما رفع العبء الضريبي عن المواطن من خلال التركيز ضريبياً على الدخل والاستهلاك، وذلك في ضوء الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية بسبب تراجع أموال المانحين والتذبذب في تحويل أموال المقاصة، وعليه فإن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تتم على حساب المواطن العادي، دون مراعاة أسس العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية التي لا بد من مراعاتها عند فرض نظام ضريبي.

شكل رقم 11: النفقات العامة وجمالي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي¹⁷



تجدر الإشارة، إلى أن تراجع المساعدات أو زيادتها مرتبط في أغلب الحالات بوضع العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحكومة الاحتلال، ومدى انفتاح السلطة السياسي على عملية السلام، فعلى سبيل المثال تفاقم التأخر في تحويل أموال الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية، الذي أضر على قدرتها على الإيفاء بالتحويلات النقدية للعائلات الفقيرة، مع تهديد حكومة الاحتلال بوقف جزء من أموال المقاصة الذي يتم تحويله لأسر الشهداء والأسرى، مما دفع السلطة إلى وقف تحويل هذه الأموال من خلال البنوك واللجوء إلى طرق أخرى للتحويل.

مستقبل المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية:

تاريخياً، خضعت المساعدات الخارجية لمنطق التوازنات السياسية، سواء على مستوى منظمة التحرير قبل أو سلو أو على مستوى السلطة الفلسطينية حالياً، وإن مثال ذلك الدعم العربي والخليجي المقدم لمنظمة التحرير الفلسطينية، فعلى الرغم من وصفه في العديد من الأدبيات بأنه دعم غير مشروط أو تشبيهه بالشيك المفتوح للمنظمة، إلا أنه مر بتحول جذري عقب حرب الخليج سنة 1990/1991 نظراً لموقف المنظمة القريب من العراق. حيث كشف توقف هذا الدعم عن التكاليف المالية التي تشكلت عند منظمة التحرير، وكيف كان هذا الدعم يعبر سابقاً عن توازنات سياسية معينة كان تدعمها الدول الممولة داخل المنظمة. وتربط بعض الأدبيات قطع التمويل عن منظمة التحرير في حينها بقبول الأخيرة باتفاق أو سلو وتقديم جملة من التنازلات السياسية.¹⁸

¹⁷ البيانات السنوية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الإيرادات والنفقات ومصادر تمويل السلطة الفلسطينية (أساس نقدي)، <https://www.pma.ps/ar/Statistics/TimeSeriesData>

¹⁸ توفيق حداد، أثر المساعدات الأجنبية على تجزئة الفلسطينيين، متابعة الدعم الدولي، <https://bit.ly/3NMopGD>

من جانب آخر، شهد العالم خلال العقد الأخير تزايداً في حالات الطوارئ الإنسانية والمساعدات، وهي نتيجة للحروب والصراعات حول العالم، مثل الحرب المستمرة في سوريا، والوضع الحالي في أوكرانيا، ويترافق ذلك مع زيادة بأكثر من الضعف في المساعدات الإنمائية الرسمية للتخفيف من الاحتياجات الناتجة من الحروب وحالات الطوارئ، يشير تقرير "Reality of Aid" أن المساعدة الإنمائية تضاعفت من 12 مليار دولار في 2010 إلى 25 مليار دولار في 2019. وإن هذا بدوره يشكل ضغطاً أكبر على نظام الدعم الدولي وتحولاً في اتجاهاته، ويشير إلى المساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية ستستمر في التضاؤل عبر السنوات.¹⁹

تشير بعض التقارير الأولية الصادرة حول مشروع الموازنة للعام الجاري 2022، بأن الحكومة تتوقع عجز مالي يقدر بـ 558 مليون دولار، ولكنها تعلق آمالاً، وفق الموازنة، على عودة المنح والمساعدات المالية الخارجية، التي تقدرها بما يقاوم 540 مليون دولار. على الرغم من المعطيات والوقائع تشير عكس ذلك، فالدعم الأمريكي متوقف منذ العام 2018، والدعم العربي منذبذب ويتراجع باستمرار، إلا أن الحكومة لا زالت تقدر المنح والمساعدات بأرقام أكبر من المتوقع.

إن السلطة الفلسطينية واعية إلى أن المساعدات الخارجية لا تقدم دون مقابل، بل هي مرهونة بالخيارات السياسية التي تتخذها تجاه حكومة الاحتلال وعلاقتها بها، ولذلك فإن التراجع الذي أشرنا له فيما سبق ينذر بانقطاع تام للمساعدات الخارجية خاصة في حال استنفاد كافة الخيارات السياسية، إلا إذا تم تقديم المزيد من التنازلات. وعليه فإن هناك حاجة إلى تغيير منطق التعامل مع الدعم الخارجي، والبحث عن مصادر أخرى لا تجرنا على دفع ثمن سياسي في المقابل.

لمواجهة ذلك تتبني الحكومة الفلسطينية مجموعة من الحلول، ومنها زيادة الجباية من الضرائب، كما يعتبر التقاعد المبكر أبرزه طرق مواجهة العجز المستمر في الموازنة، حيث عمدت من خلال هذا القانون إلى تخفيف عدد الموظفين الحكوميين وبالتالي التخفيف من فاتورة الرواتب، إلا أن التدقيق في نظام التقاعد المبكر يشير إلى أن هناك تمييز لصالح شاغلي المناصب السياسية من خلال حصولهم على منافع تقاعدية تفتقد إلى مبدأ التكافل بمعنى أن هذه الفئات تستفيع من الدولة دون تقديم مساهمات، مع العلم أن المرتب التقاعدي الشهري لشاغلي المناصب السياسية يفوق متوسط التقاعد الشهري الذي يحصل عليه موظف الخدمة المدنية بحوالي ثلاثة أضعاف.²⁰

هذا بالإضافة للعديد من حالات التقاعد القسري، الأمر الذي يشير إلى ضرورة أن يكون التقاعد المبكر ضمن إطار قانوني واضح ومحدد يحدد ضوابط قانونية للإحالة للتقاعد. مع الإشارة إلى أن من يتم إحالتهم للتقاعد المبكر في الكثير من القطاعات المدنية غالباً يبحنون عن فرص عمل جديدة الأمر الذي يخلق أزمة في سوق العمل، ويرفع معدلات البطالة. كما أن التقاعد المبكر يجب أن يحدث في القطاعات والأجهزة الأمنية التي تستحوذ على نسب عالية من فاتورة الرواتب وإن حدث التقاعد في هذا القطاع ممكن أن يساهم في سد الفجوة في الأيدي العاملة في عديد من القطاعات التي باتت تعاني من تدفق العمالة إلى السوق الإسرائيلية

The Reality of Aid Report", Page 8 <https://bit.ly/3NLwifo> 19

20 الرواتب التقاعدية لشاغلي المناصب السياسية وأثرها على الخزينة، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2019، <https://bit.ly/3JSCGXK>

يغلب طابع التذبذب وعدم الانتظام على المساعدات المقدمة من المانحين سواء كانوا دولاً عربية أو أجنبية، مع الإشارة إلى أن الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي يشكل 46 % من مجمل الدعم المقدم من الدول المانحة الأجنبية، كما يشكل الدعم المقدم من المملكة العربية السعودية ما نسبته 65 % من الدعم الكلي المقدم من الدول العربية. إلا أن علاقة المانحين بالحكومة الفلسطينية بشكل العام تعتمد على طبيعة علاقتهم مع دولة الاحتلال، وعلاقات القوة التي تحكم الإقليم، ولهذا نجد أن الدعم غير ثابت ومتذبذب.

نتيجة ما سبق، تأثرت البرامج السياسية التي تعتمد عليها السلطة الفلسطينية، وعلى رأسها تلك الموجهة لخدمة القطاع الاجتماعي وتنميته، بالإضافة إلى تأثر القطاعات الإنتاجية في فلسطين، فكون أموال المقاصة والدعم الخارجي يشكلان ركائز موازنة الحكومة الفلسطينية، أضعف ذلك من قدرتها على تمويل التنمية وبناء الاقتصاد، بل تركز الانفاق العام على الرواتب والمصاريف التشغيلية.

كما يمكننا الاستنتاج بأن طبيعة العلاقة ما بين الاقتصاد الفلسطيني واقتصاد دولة الاحتلال تقف عائقاً أمام تحقيق تنمية وتغيير في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، واستغلال أموال المانحين بالطريقة الأمثل. إلا أن هناك مجموعة من المصادر والموارد التي على الحكومة الفلسطينية توجيهها بالشكل الصحيح لوضع حجر أساس لبناء اقتصاد منتج وغير تابع.

توصيات

وقف أوجه إهدار المال العام، من خلال إجراء مراجعة جديدة لبرامج الانفاق وتحديد الانفاق على القطاع الأمني. إعادة هيكلة الموازنة العامة لتعكس الاحتياجات الفعلية والتنموية للشعب الفلسطيني وبما يساهم في بناء قطاعات اقتصادية منتجة قادرة على التشغيل.

ضرورة البحث عن بدائل للتمويل الخارجي، ويأتي ذلك ضمن مجموعة من الخطط والسياسات التي تركز على تنمية القطاعات الإنتاجية، العمل بشكل جدي على الانفكاك عن الاحتلال، تشريع سياسات ضريبية عادلة تقوم على توسيع القاعدة الضريبية وفرض ضرائب تصاعدية.

ضرورة العمل على تمويل البرامج الاجتماعية تمويلًا ذاتياً، حتى لا يكون الفقراء والفئات المهمشة هم الأكثر تأثراً بالأزمات المالية وانقطاع التمويل الخارجي. وخاصة برنامج المساعدات النقدية والتحويلات الطبية.

ضرورة العمل على تخصيص جزء من الموازنة للإنفاق التطويري الذي يمول بشكل كامل من أموال المانحين، والذي يتركز على قطاع التعليم بشكل أساسي، خاصة أن التمويل التطويري في قطاعات معينة قد يعفي الحكومة من كتل نقدية كبيرة تثقل الموازنة مثل التحويلات الطبية التي يمكن الاستغناء عنها في حال تم تطوير القطاع الصحي بالشكل المطلوب.